وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الجمعة، 05 مايو 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يبحث في ألمانيا التعاون في الكهرباء والطاقة النظيفة

الاقتصادية

بحث الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة في ألمانيا التعاون في الهيدروجين والكهرباء والطاقة النظيفة، وذلك خلال اجتماع الطاولة المستديرة الذي نظمته وزارة الطاقة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والعمل المناخي الألمانية، وفي إطار زيارته الرسمية إلى ألمانيا الاتحادية.

وترأس وزير الطاقة الجانب السعودي في الاجتماع الذي شارك فيه ممثلون عن صندوق الاستثمارات العامة، وعدد من شركات منظومة الطاقة، وحضره من الجانب الألماني روبرت هابيك نائب المستشار وزير الاقتصاد والعمل المناخي وعدد من الشركات الألمانية الكبرى العاملة في مجال الطاقة.

وتضمنت الموضوعات التي ناقشها الاجتماع، التعامل مع الانبعاثات، من خلال مشاريع التقاط الكربون واستخدامه وتدويره وتخزينه، ضمن نهج الاقتصاد الدائري للكربون.

وكانت وزارة الطاقة قد نظمت في مستهل هذه الزيارة، «يوم الطاقة السعودي - الألماني»، الذي شارك فيه أكثر من 120 شركة سعودية وألمانية تعمل في مجالات الطاقة. كما التقى خلال الزيارة وولفجانج شميدت رئيس المستشارية الاتحادية الوزير الاتحادي للمهمات الخاصة والدكتور يورج كوكيس وزير الدولة في المستشارية الاتحادية المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الأوروبية، بحضور عادل الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء المبعوث لشؤون المناخ.

وبحث الأمير عبدالعزيز بن سلمان في الاجتماع تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية، وعلى الأخص في مجال الطاقة. كذلك اجتمع بجينيفر مورجان وزيرة الدولة المبعوثة الخاصة للعمل المناخي الدولي في وزارة الخارجية الألمانية، وجرى خلال اللقاء مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، في مجال العمل المناخي، والتحضير لانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي COP28، الذي سينعقد في الإمارات نهاية العام الجاري.

على الصعيد نفسه التقى الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمستشار الألماني أولاف شولتس بحضور عادل الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء المبعوث لشؤون المناخ.

وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف مجالات الطاقة، والهيدروجين النظيف، ومواجهة التغير المناخي.

وقبيل لقائه المستشار الألماني، حضر وزير الطاقة، حوار بيتر سبيرق للمناخ، الذي عقد في ألمانيا خلال يومي 2 و3 أيار (مايو) الجاري، تناول خلاله عديدا من الموضوعات ذات العلاقة بمواجهة التغير المناخي على نطاق عالمي.

لوائح تنظيمية سعودية لتشجيع الاستثمار في توزيع الغاز

الشرق الأوسط

أصدرت الحكومة السعودية، أمس (الخميس)، اللائحة التنفيذية واللوائح التنظيمية ودليل تقديم الخدمة لنظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية، سعياً منها لتشجيع الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالقطاع، بما يكفل تحقيق المصلحة العامة والأهداف التنموية للمملكة.

وكان مجلس الوزراء السعودي قد وافق في العام المنصرم على تعديلات نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

وأعلنت وزارة الطاقة صدور اللائحة التنفيذية واللوائح التنظيمية ودليل تقديم الخدمة، إنفاذاً لنظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

وأوضحت الوزارة أنَّ اللوائح تضمنت تصنيفاً لأنشطة النظام ورخصه، ومنها نقل غاز النفط السائل من مصادره إلى مرافق غاز النفط السائل أو شبكة توزيع الغاز المستقلة.

وتضمنت اللوائح أيضاً إنشاء مرافق تعبئة وتخزين غاز النفط السائل أو تطويرها أو تشغيلها أو صيانتها، وتوزيع غاز النفط السائل بالجملة، وبيع الأسطوانات بالتجزئة، بالإضافة إلى شروط منح الرخص التي ستُطرَح للمنافسة بدعوة عددٍ ممن تنطبق عليهم الشروط. ويأتي صدور اللائحة التنفيذية واللوائح التنظيمية ودليل تقديم الخدمة في إطار سعي وزارة الطاقة لتحقيق أهداف النظام الساعي إلى تشجيع المنافسة، والارتقاء بمستوى الخدمات، وتحقيق أمن الإمداد، وتعزيز كفاءة المرخّص لهم، وكذلك رفع مستوى المعايير والمقاييس المُطبقة في هذه الخدمة الحيوية.

ومن الأهداف الساعية إليها الوزارة في النظام، توطين التقنية، وحماية مصالح المستفيدين بتفعيل دليل تقديم خدمة توزيع وبيع غاز النفط السائل، الذي يحدد التزامات المرخّص لهم، وحقوق المستهلكين، وسياسة معالجة الشكاوى. وتهدف الوزارة من اعتماد اللائحة التنفيذية واللوائح التنظيمية ودليل تقديم الخدمة وتفعيلها، إلى تشجيع الاستثمار في أنشطة توزيع غاز النفط السائل المختلفة، بما يكفل تحقيق المصلحة العامة، والأهداف التنموية للمملكة، بإيجاد بيئة تنافسية تحقق عائداً اقتصادياً مجدياً يسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030.

إلى ذلك، وفي إطار زيارة الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة السعودي، إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، نظمت وزارة الطاقة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والعمل المناخي الألمانية، أول من أمس (الأربعاء)، اجتماع الطاولة المستديرة.

وترأس وزير الطاقة الجانب السعودي في هذا الاجتماع الذي شارك فيه ممثلون عن صندوق الاستثمارات العامة، وعدد من شركات منظومة الطاقة، وحضره من الجانب الألماني روبرت هابيك، نائب المستشار وزير الاقتصاد والعمل المناخي، وعددٌ من الشركات الألمانية الكبرى العاملة في مجال الطاقة.

وشملت الموضوعات التي ناقشها الاجتماع، التعاون في مجالات الكهرباء، والطاقة النظيفة، والهيدروجين، والتعامل مع الانبعاثات، من خلال مشروعات التقاط الكربون واستخدامه وتدويره وتخزينه، ضمن نهج الاقتصاد الدائري للكربون. وكانت وزارة الطاقة قد نظّمت، في مستهل هذه الزيارة، «يوم الطاقة السعودي الألماني»، الذي شارك فيه أكثر من 120 شركة سعودية وألمانية تعمل في مجالات الطاقة.

والتقى وزير الطاقة خلال الزيارة، فولفغانغ شميدت، رئيس المستشارية الاتحادية، الوزير الاتحادي للمهمات الخاصة، والدكتور يورغ كوكيس، وزير الدولة في المستشارية الاتحادية، المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الأوروبية.

وبحث الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، في الاجتماع، تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية، وعلى الأخص مجال الطاقة.

من جانب آخر، التقى الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة السعودي، أول من أمس، على هامش الزيارة، بالمستشار الألماني أولافشولتس، بحضور وزير الدولة للشؤون الخارجية، عضو مجلس الوزراء، المبعوث لشؤون المناخ، عادل الجُبير. وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف مجالات الطاقة، والهيدروجين النظيف، ومواجهة التغيُّر المناخي.

وقُبيل لقائه بالمستشار الألماني، حضر وزير الطاقة، حوار بيترسبيرق للمناخ، الذي عُقد في ألمانيا خلال المدة 2 - 3 مايو (أيار) الحالي، وتم خلاله تناول كثير من الموضوعات ذات العلاقة بمواجهة التغيُّر المناخي على نطاقٍ عالمي.

مستثمرو «الغاز المسال» في العالم يعكفون على إطلاق مشروعات في أفريقيا

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يعكف مستثمرو الغاز الطبيعي المسال في العالم على التركيز على قارة أفريقيا في تنفيذ واطلاق مشاريع جديدة، وذكر تقرير الطاقة اليومي لمستشاري توقعات الطاقة في الولايات المتحدة، الذي تناوله خبير الطاقة العالمي د. أنس الحجي، بأنه من المقرر إطلاق العديد من مشروعات الغاز الطبيعي المسال الجديدة في السنوات القليلة المقبلة في أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، ومنها تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تورتو أحميم الكبير الذي تديره شركة بريتيش بتروليوم قبالة سواحل موريتانيا- السنغال، وهو قيد التطوير ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل في أواخر عام 2023 بطاقة 2.5 مليون طن سنويًا.

وفي 23 فبراير، أكدت الشركة وشركائها مفهوم التطوير للمرحلة الثانية بسعة إجمالية تتراوح بين 2.5-3.0 مليون طن سنويًا. وسيؤدي ذلك إلى رفع إجمالي سعة المشروع إلى 5-5.5 مليون طن سنويًا بحلول عام 2025.

وبالانتقال إلى جمهورية الكونغو، شهدت البلاد في 25 أبريل إطلاق أول مشروع تسييل للغاز الطبيعي خلال حفل حضره كبار القادة الكونغوليين والمسؤولين من إيني - التي تنشط في الكونغو منذ أكثر من 50 عامًا. ومن المتوقع أن يصل مشروع الكونغو للغاز الطبيعي المسال إلى طاقة إجمالية تبلغ 3 ملايين طن سنويًا (حوالي 4.5 مليار متر مكعب / سنة) بدءًا من عام 2025، وفقًا لبيان صحفي صادر عن إيني الايطالية.

يتضمن المشروع تركيب وحدتين عائمتين للغاز الطبيعي المسال في حقلين قيد الإنتاج حاليًا وفي الحقول التي لم يتم تطويرها بعد، وفقًا لشركة إيني. وقالت الشركة الإيطالية إن المصنع الأول بسعة 0.6 مليون طن سنويًا، قيد التحويل، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في النصف الثاني من عام 2023.

في حين أن المصنع الثاني بسعة 2.4 مليون طن سنويًا هو من المقرر أن يبدأ التشغيل في عام 2025. وتم إطلاق المصنع الثاني هذا في ديسمبر الماضي بعد أن وقعت إيني عقدًا لبناء المصنع وتركيبه. وفي نيجيريا، بدأت الحكومة في بناء محطة للغاز الطبيعي المسال في عام 2022 مع تاريخ التكليف المتوقع بحلول عام 2024. وبمجرد اكتماله، ستحقق المحطة الجديد السعة الإجمالية للمجمع إلى 30 مليون طن سنويًا بحلول عام 2024.

وفي الوقت نفسه، في شرق إفريقيا، تقوم شركة توتال اينرجي الفرنسية الكبرى للطاقة بتطوير أكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال في موزمبيق والذي واجه تأخيرات. وفي الأسبوع الماضي، قال رئيس موزمبيق فيليب نيوسي إن شركة توتال اينرجي يمكنها استئناف عملياتها بأمان في مشروع كابو ديلجادو للغاز الطبيعي المسال الذي تم إيقافه في عام 2021 بسبب الهجمات التي شنها تنظيم داعش في المحافظة الشمالية.

ويعد مشروع موزمبيق للغاز الطبيعي المسال أول تطوير بري لمصنع للغاز الطبيعي المسال في البلاد. ويشمل تطوير حقلين واقعين في المنطقة البحرية 1، وبناء قطاري تسييل (سعة إجمالية 13.1 مليون طن سنويًا)، وفقًا لبيان صحفي. ومن المحتمل أن يؤدي التأخير في مشروع موزمبيق للغاز الطبيعي المسال إلى تأخير بدء التشغيل الكامل للمشروع حتى عام 2026.

كما أدت أنشطة الاستكشاف التي قام بها اللاعبون الرئيسيون في مجال الطاقة بنجاح إلى عدد من اكتشافات الغاز الضخمة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. وبحلول عام 2026، يمكن أن تصل سعة الغاز الطبيعي المسال في المنطقة إلى 58.2 مليون طن سنويًا، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي. وعلى الرغم من كونها صغيرة نسبيًا، فإن هذه المشاريع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مهمة لأوروبا وآسيا للتنويع الذي من شأنه أن يعزز أمن الطاقة. وبما أن الأمر كله يتعلق بالغاز الطبيعي المسال في السنوات القليلة المقبلة، فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء، تريد أن يكون لها نصيبها الخاص. لكنها لن تكون مهمة سهلة حيث لا تزال القضايا المتعلقة بالأمن والعقود عقبات رئيسية أمام الاستفادة من إمكانات الغاز الطبيعي المسال لبعض هذه البلدان.

ومع استمرار الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في الانخفاض للشهر الرابع على التوالي وتتجه حاليًا نحو 13 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، تكثف الصين مشترياتها، حيث أظهرت بيانات كبلر زيادة في الوصول في أبريل إلى 5.6 مليون طن، بزيادة 9 ٪ على أساس شهري.

وقدمت المزيد من الخسائر عبر مراكز الغاز الطبيعي الأوروبية الرئيسية حافزًا للتبديل الأسرع من الفحم إلى الغاز في إنتاج الطاقة، مع احتمال أن يسود الاتجاه في الأشهر المقبلة، وفقًا لتحليل أجرته ستاندرد آند بورز العالمية. وقال تاجر فحم مقيم في أوروبا: «تمكنت صناعة الغاز من زيادة حصتها في السوق بشكل كبير في سوق الطاقة شديد التنافسية».

في حين أن أسعار الغاز لديها احتمالية هبوطية - حيث يتوقع المتداولون أن ينخفض سعر مقياس الغاز الأوروبي «تي تي اف»، للشهر الأمامي إلى ما دون علامة 40 يورو / ميغاواط ساعة ويظل منخفضًا حتى منتصف الربع الثاني أو بداية الربع الثالث - فإن أسعار الفحم لديها القدرة على الانتعاش.

وقال تاجر فحم مقيم في الولايات المتحدة «مع الأخذ في الاعتبار انخفاض أسعار الغاز فمن المنطقي التحول». «وأرى الكثير من شحنات الفحم المتجهة إلى أوروبا محولة إلى آسيا بأسعار رخيصة بسبب الإضرابات». وأضاف التاجر أن عدم توافر ما يكفي من الشحنات في السوق من شأنه أن يدفع أسعار الفحم إلى أعلى، مع رغبة المستخدمين النهائيين في الإمداد المحلي.

إلى ذلك، وحول انتعاش الطلب الصيني، ذكر خبير الطاقة العالمي، د. أنس الحجي بأنه، وعلى الرغم من أن المسافرين الصينيين يزورون مناطق محلية رئيسية للسياحة، مثل شنغهاي وهونج كونج، فإنهم لا ينفقون كما هو متوقع. على الرغم من أنه من المفترض أن تدر السياحة الداخلية المزيد من الإيرادات للبلاد، فإن الإنفاق أقل حيث يجد الكثيرون طرقًا أرخص للحصول على الترفيه.
ومن المتوقع أن تكون إيرادات السياحة المحلية 83 ٪ فقط من مستويات عام 2019، عند 120 مليار يوان (17.4 مليار دولار)، وفقًا للتقديرات الرسمية، مما يشير إلى أن المستهلكين يختارون الرحلات منخفضة التكلفة».

في وقت أن معظم النمو في الطلب على النفط في النصف الأول من العام سيتم تسجيله في قطاع النقل. وفي الوقت نفسه، سيتأخر الطلب من القطاعات الأخرى حتى النصف الثاني من العام، وسيظهر في الغالب في الربع الرابع. وما يبقى أن نرى ما إذا سيكون هناك زيادة في الإنفاق على السلع المعمرة والسيارات.

إلى ذلك، قالت البحرية الأمريكية، إن إيران احتجزت ناقلة النفط التي ترفع علم بنما نيوفي أثناء عبورها لمضيق هرمز، بحسب بيان نُشر على تويتر. هذه هي الناقلة الثانية التي احتجزتها إيران في منطقة الخليج منذ يوم الخميس، 27 أبريل. وكانت الأولى هي سفينة ترفع علم جزر مارشال والتي تم ضبطها في خليج عمان.

النفط يتعافى رغم عدم تعويض هبوط استمر ثلاثة أيام

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الخميس لكنها لم تتمكن من تعويض التراجع بأكثر من 9 بالمئة خلال الأيام الثلاثة السابقة حيث تجاوزت مخاوف الطلب لدى كبار المستهلكين الإشارات التي تشير إلى أن الولايات المتحدة قد توقف زيادات أسعار الفائدة مؤقتاً.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 50 سنتاً أو 0.7 بالمئة إلى 72.83 دولاراً للبرميل. لكن منذ يوم الجمعة، انخفض خام برنت بأكثر من 9 ٪ وانخفض في وقت سابق يوم الخميس إلى 71.28 دولارًا.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 28 سنتاً أو 0.4 بالمئة إلى 68.88 دولاراً للبرميل. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 11 ٪ تقريبًا من يوم الجمعة إلى إغلاق الأربعاء، وانخفض في وقت سابق يوم الخميس إلى 63.64 دولارًا، وهو أدنى مستوى منذ 2 ديسمبر 2021.

وقال ادوارد مويا المحلل في وساطة النفط، اواندا «النفط بدأ يجد بعض الدعم حيث تم تسعير كل أخبار العرض والطلب السيئة». انخفضت الأسعار هذا الأسبوع وسط مخاوف بشأن الاقتصاد الأمريكي، وعلامات على ضعف نمو التصنيع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، وبعد أن رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2007 يوم الأربعاء، مما قد يحد من النمو الاقتصادي في القريب.

ومع ذلك، مع بعض النمو الإيجابي في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة والتوقعات بأن تخفيضات الإنتاج من قبل كبار المنتجين التي بدأت هذا الشهر ستحد من العرض، فإن المستثمرين والمحللين يعيدون الشراء إلى السوق.

في حين رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية كما هو متوقع، فقد أشار إلى أنه قد يوقف زيادات أخرى مؤقتًا لمنح المسؤولين الوقت لتقييم تداعيات إخفاقات البنوك الأخيرة وانتظار الوضوح بشأن الخلاف حول رفع سقف الديون الأمريكية. كما أدى انهيار ثالث بنك أمريكي منذ مارس، مدفوعًا بعدم قدرته على إدارة أسعار الفائدة المرتفعة، إلى التأثير في الأسواق المالية بشكل عام.

وبدأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، في مجموعة تعرف باسم أوبك+، تخفيضات طوعية للإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يوميًا في بداية هذا الشهر، ومن المتوقع أن تدعم هذه السوق المضي قدمًا في فترة ذروة الطلب في الصيف.

وقال مويا «يبدو أن أوبك+ ستضطر لتظهر أخيرًا أنها تستطيع الوفاء بحصص خفض الإنتاج وربما تكون في وضع يسمح لها بالإشارة إلى مزيد من التخفيضات المقبلة». كما يترقب المستثمرون التطورات من البنك المركزي الأوروبي، الذي من المقرر أن يرفع أسعار الفائدة للاجتماع السابع على التوالي يوم الخميس.

ولا تزال مخاوف الطلب الصيني تلقي بثقلها على السوق خاصة بعد أن أظهر مسح للقطاع الخاص يوم الخميس أن نشاط المصانع انخفض بشكل غير متوقع في أبريل بسبب ضعف الطلب المحلي.

وكانت مخاوف القطاع المصرفي سائدة، بعد أن استولى المنظمون الأمريكيون يوم الاثنين على البنك المنهار فيرست ريبابلك، وهو ثالث مؤسسة أمريكية كبرى تفشل في شهرين، حيث وافقت مجموعة جي بي مورغان تشيس وشركاه على أخذ 173 مليار دولار من قروض البنك، و30 مليار دولار من الأوراق المالية و92 مليار دولار من الودائع.

كما أدى التعافي الاقتصادي الصيني الوعر من كوفيد إلى غموض توقعات الطلب على النفط، على الرغم من أن بيانات الجمارك الصينية أظهرت أن أكبر مستورد للخام في العالم جلب كميات قياسية في ابريل. وتجاوزت واردات الصين من كبار الموردين روسيا والسعودية مليوني برميل يوميا لكل منهما.

ومع ذلك، تراجعت هوامش أرباح التكرير في آسيا بسبب الإنتاج القياسي من أكبر مصافي التكرير في الصين والهند، مما حد من شهية المنطقة لتحميل إمدادات الشرق الأوسط في يونيو.

لكن، ظل المحللون والمتداولون متفائلين بشأن تعافي الطلب على الوقود في الصين بحلول النصف الثاني من عام 2023، ومع تخفيضات الإمدادات الإضافية التي خططت لها أوبك + - منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين المتحالفين، بما في ذلك روسيا التي ابتدأت من الأول مايو قد تؤدي إلى تضييق الأسواق.

وقال سوغاندا ساشديفا، خبير أسواق النفط المستقل: «إن تخفيضات الإنتاج المخطط لها من قبل تحالف أوبك + وتوقعات الطلب القوية من الصين يمكن أن توفر حافزًا للأسعار في الأيام المقبلة، حيث من المرجح أن يجد خام برنت دعمًا رئيسيًا حول 79 دولارًا للبرميل، بينما دعم خام غرب تكساس الوسيط عند 75 دولارًا للبرميل».

وقال محللو أبحاث ايه ان زد، في مذكرة للعملاء يوم الخميس لقد فعل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ما قال الجميع تقريبًا إنه سيفعله، حيث رفع أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية وألمح إلى أنه قد يكون الخطوة الأخيرة في حملة تشديد صارمة منذ الثمانينيات. ومن خلال تعديل طفيف في لغته، أخبر البنك المركزي العالم أن وقت التراجع والمراقبة قد حان.

لقد جعل رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول مهمته منذ أيام «الفريق العابر» أن يخيط إبرة الهبوط اللطيف. ومع ظهور الاقتصاد الأمريكي المضطرب منذ فترة طويلة أخيرًا علامات التراخي، فإن السؤال الآن هو ما إذا كانت معركة التضخم قد ذهبت بعيدًا، أو لم تكن كافية، أو انتهى بها الأمر إلى أن تكون على حق. وبغض النظر عن أوراق الأزمة المصرفية وتهديد الحزب الجمهوري بالسماح للولايات المتحدة بالتخلف عن السداد، فقد يكون هذا صيفًا مثيرًا للاهتمام للاقتصاد. وتعهدت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة: «ستقوم اللجنة بمراقبة المعلومات الواردة عن كثب وتقييم الآثار المترتبة على السياسة النقدية».

وتساءل أليكس كيماني محلل اويل برايس، لماذا تنخفض أسعار النفط على الرغم من انخفاض المخزونات، وعادةً ما يكون لمخزونات الولايات المتحدة وأسعار النفط علاقة عكسية قوية. في الوقت الحالي، تنخفض مخزونات النفط الخام، لكن العقود الآجلة للنفط لا تحظى بدعم كبير. وستؤدي تخفيضات ستاندرد تشارترد في أوبك + في النهاية إلى القضاء على الفائض الذي تراكم في أسواق النفط العالمية.

فقدت أسعار النفط مؤخرًا زخمها المتقدم، مع انخفاض كل من خام برنت وغرب تكساس الوسيط هذا الأسبوع. هناك اتجاه محير إلى حد ما يتم ملاحظته في أسواق النفط: هناك انفصال كبير بين بيانات المخزون وأسعار النفط.

وتراجعت مخزونات النفط الخام إلى ما دون متوسط الخمس سنوات للمرة الأولى هذا العام. في الأسبوع الماضي، ارتفع الطلب الضمني على البنزين بمقدار 992 ألف برميل يوميًا إلى أعلى مستوى في 15 شهرًا عند 9.511 مليون برميل، مع الأخذ في الاعتبار الزيادة الشهرية حتى تاريخه على أساس سنوي.

وعلى الرغم من بيانات المخزون الإيجابية هذه، انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط من 83.26 دولارًا للبرميل في 12 أبريل إلى 68.85 دولارًا في 3 مايو بينما انخفضت أسعار خام برنت من 87.33 دولارًا إلى 72.54 دولارًا للبرميل على مدار الإطار الزمني.

وعادةً ما يكون للمخزونات الأمريكية وأسعار النفط علاقة عكسية قوية، حيث يؤدي انخفاض المخزونات إلى دفع الأسعار إلى الأعلى بينما يكون لارتفاع المخزونات تأثير معاكس. ومع ذلك، فقد فشلت عمليات السحب الكبيرة للمخزون خلال الأسبوعين الماضيين في منع حدوث انخفاض كبير في الأسعار.

كما لاحظ محللو السلع في ستاندرد تشارترد، فإن هذه الاضطرابات تميل إلى أن تكون مؤقتة وتأتي في أوقات تتحرك فيها الأسعار بشكل أساسي من خلال أساسيات أسواق النفط الأخرى والتوقعات وأسواق الأصول الأوسع والتدفقات المالية. في هذه الحالة، فشل التفاؤل الأخير بشأن تخفيضات إنتاج أوبك+ في مواجهة المخاوف بشأن الطلب المرتبط بضعف الخلفية الاقتصادية وبقاء الاحتياطي الفيدرالي المتشدد الذي أدى إلى بقاء أسعار النفط ضمن النطاق المحدد.

علاوة على ذلك، هناك تقارير تفيد بأن شحنات الخام الروسية لا تزال قوية على الرغم من العقوبات والحظر، حيث أظهرت البيانات أن شحنات النفط في أبريل من الموانئ الغربية لروسيا في طريقها لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2019 بأكثر من 2.4 مليون برميل في اليوم.

لحسن الحظ، لا يزال قسم من وول ستريت يعتقد أن قطاع الطاقة لا يزال جيداً على المدى الطويل. ونصح بنك جولدمان ساكس المستثمرين بشراء أسهم الطاقة والتعدين، قائلاً إن القطاعين في وضع يسمح لهما بالاستفادة من النمو الاقتصادي في الصين. وتوقع المحلل الاستراتيجي للسلع في جي اس أن يرتفع خام برنت وغرب تكساس الوسيط بنسبة 23 ٪ ويتداول بالقرب من 100 دولار و95 دولاراً للبرميل على مدى 12 شهراً من التداول، وهي توقعات تدعم وجهة نظرهم الصعودية للأرباح في قطاع الطاقة.

وصرح البنك الاستثماري في مذكرة للعملاء: «يتم تداول الطاقة بسعر مخفض وتظل زيادة الوزن الدورية المفضلة لدينا. كما نوصي المستثمرين بامتلاك أسهم التعدين، والتي يتم تعزيزها للنمو الصيني من خلال ارتفاع أسعار المعادن». في الواقع، لا تزال مخزونات الطاقة رخيصة، سواء بالمعايير المطلقة أو التاريخية.

والأفضل من ذلك، أن التوقعات لقطاع الطاقة لا تزال مشرقة. وفقًا لتقرير بحثي صادر عن وكالة موديز، ستستقر أرباح الصناعة بشكل عام في عام 2023، على الرغم من أنها ستأتي أقل بقليل من المستويات التي تم الوصول إليها في عام 2022.

ولاحظ المحللون أن أسعار السلع الأساسية قد انخفضت من مستويات عالية جداً في وقت سابق من عام 2022، لكنهم توقعوا أن الأسعار من المرجح أن تظل قوية دورياً حتى عام 2023. وهذا، جنباً إلى جنب مع النمو المتواضع في الأحجام، سيدعم توليد تدفق نقدي قوي لمنتجي النفط والغاز. وتقدر وكالة موديز أن الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لقطاع الطاقة الأمريكي لعام 2022 سجلت 623 مليار دولار لكنها ستنخفض إلى 585 مليار دولار في عام 2023.

تغيرات سريعة لأسعار النفط مع غلبة عدم اليقين دوليا .. تماسك بعد خسائر حادة أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تماسكت أسعار النفط الخام بعد خسائر قياسية حادة في أعقاب قرار الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة، ما جدد المخاوف من الركود وتباطؤ الطلب العالمي على النفط، إذ أضيفت بيانات الطلب الضعيفة من الولايات المتحدة إلى المخاوف من أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود.

وأظهر الانزلاق الأخير الذي حدث للخام الأمريكي هذا العام بنسبة 14 في المائة، أن خطة أوبك وحلفائها لاستعادة السيطرة على السوق من خلال خفض الإنتاج مهمة للغاية وإن كانت تأثيراتها لم تكتمل بعد.

وأوضح لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون أن وضع السوق النفطية لا يزال سريع التغير مع غلبة حالة عدم اليقين دوليا، حيث يرى التجار أن العرض على المدى القريب يفوق الطلب على النفط الخام.

ولفتوا إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عزز أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس وألمح إلى احتمال توقف مؤقت في حملته التشديدية العنيفة على الرغم من أن هذه الأخبار لم تتمكن من وقف تراجع النفط الخام.

وذكر المحللون أن رفع سعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي ربما يكون قد تم أخذه في الحسبان بالفعل في أسعار النفط، وأن الانهيار الأخير لبنك فيرست ريبابليك أثار المشاعر المتشائمة حيث تجددت المخاوف من تأثير الضربة في كفاءة البنوك.

وفي هذا الإطار، قال هيرويوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، «إن معنويات السوق سلبية بعد قرار الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة وإن التدهور في سعر خام برنت أدى إلى تراجع كبير في توقعات الطلب على السلع الأساسية حيث يتوقع المتداولون ضمنيا هبوطا مفاجئا وهذه هي المرة الأولى التي تبدأ فيها مخاوف الركود في الظهور بقوة في أسواق الطاقة».

ونوه بأنه في الولايات المتحدة أظهر تقرير حكومي انكماش الطلب على البنزين بينما لم تظهر روسيا أي علامات على انخفاض في تدفقات النفط الخام خارج البلاد وذلك على الرغم من تعهدها بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا وقد قفزت الصادرات مرة أخرى فوق أربعة ملايين برميل يوميا في الأسبوع الماضي.

أما أندرو موريس مدير شركة بويري الدولية للاستشارات، فيرى أن مخزونات النفط الخام تراجعت إلى ما دون متوسط خمسة أعوام للمرة الأولى هذا العام، وعادة ما يكون للمخزونات الأمريكية وأسعار النفط علاقة عكسية قوية حيث يؤدي انخفاض المخزونات إلى دفع الأسعار إلى الأعلى بينما يكون لارتفاع المخزونات تأثير معاكس، ومع ذلك فقد فشلت عمليات السحب الكبيرة للمخزون خلال الأسبوعين الماضيين في منع حدوث انخفاض كبير في الأسعار.

ونقل عن بيانات بنك ستاندرد تشارترد تأكيدها أن التفاؤل الأخير بشأن تخفيضات إنتاج «أوبك +» لم يتمكن من مواجهة المخاوف بشأن الطلب المرتبط بضعف الخلفية الاقتصادية وبقاء سياسات الاحتياطي الفيدرالي المتشددة التي أدت -بعد الرفع الأخير- إلى موجة هبوطية جديدة وإلى بقاء أسعار النفط ضمن نطاق محدد.

من ناحيته، يرى مفيد ماندرا نائب رئيس شركة «إل إم إف» النمساوية للطاقة أن المستثمرين في النفط متفائلون حاليا بأن البناء في المخزونات النفطية الأمريكية خلال الربعين الماضيين سينتهي بحلول نوفمبر المقبل إذا تم الإبقاء على التخفيضات التي أقرها تحالف منتجي «أوبك +» طوال العام الجاري.
وأشار إلى أن بنك ستاندرد تشارترد تنبأ بأن تخفيضات «أوبك +» ستقضي في النهاية على الفائض الذي تراكم في أسواق النفط العالمية، وستعيد التوازن بين العرض والطلب في القطاع.

وتتفق ويني اكيللو المحللة الأمريكية في شركة «أفريكان إنجنيرينج» الدولية مع أن أسعار النفط الخام استمرت في الانخفاض بعد أن أعلنت إدارة معلومات الطاقة سحبا أسبوعيا آخر لمخزونات النفط الخام وذلك بعد يوم من تقدير معهد البترول الأمريكي أن المخزونات تقلصت بنحو أربعة ملايين برميل في الأسبوع الماضي. وأشارت إلى أنه يبدو أن القلق بشأن الاقتصاد الأمريكي هو المزاج السائد حاليا في سوق النفط الخام وهناك دلائل على أن الطلب على البنزين قد يكون في طريقه إلى الانخفاض على الرغم من اقتراب موسم القيادة، منوهة بأن هذا يؤثر بشكل طبيعي في أسعار النفط الخام.

من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط الخام بشكل طفيف، خلال تعاملات أمس، في محاولة لتعويض الخسائر التي وصلت إلى أكثر من 9 في المائة خلال الجلسات الثلاث السابقة. يأتي ذلك بالتزامن مع تجاوز مخاوف الطلب لدى كبار المستهلكين الإشارات إلى أن الولايات المتحدة قد توقف زيادات أسعار الفائدة.

وبحلول الساعة 06:34 صباحا بتوقيت جرينتش 09:34 صباحا بتوقيت مكة المكرمة، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي، تسليم تموز (يوليو)، بنسبة 0.82 في المائة، لتسجل 72.92 دولار للبرميل.

كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم حزيران (يونيو) 2023، بنسبة 0.52 في المائة لتسجل 68.96 دولار للبرميل. وكانت أسعار النفط الخام قد أنهت تعاملاتها الأربعاء، على تراجع بأكثر من 4 في المائة، لتواصل نزيف الخسائر للجلسة الثالثة على التوالي. وانخفضت أسعار النفط الخام هذا الأسبوع وسط مؤشرات على ضعف نمو التصنيع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، وبعد أن رفعت الولايات المتحدة، أكبر مستخدم للنفط في العالم، أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ 2007 الأربعاء، ما يهدد النمو الاقتصادي المستقبلي هناك. من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 73.75 دولار للبرميل يوم الأربعاء مقابل 78.55 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أمس «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثاني انخفاض حاد على التوالي، وإن السلة خسرت نحو ثمانية دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 81.12 دولار للبرميل».

اتفاق ياباني - فرنسي على التعاون في الطاقة النووية لضمان استقرار الإمدادات الاقتصادية

اتفقت اليابان وفرنسا على تعزيز التعاون بينهما في مجال الطاقة النووية، الذي يشمل تطوير الجيل التالي من المفاعلات المتقدمة، وفقا لتقارير من طوكيو أمس.

والتقى نيشيمورا ياسوتوشي وزير الصناعة الياباني، وأجنيس بانييه روناشيه وزيرة انتقال الطاقة الفرنسية، في باريس الأربعاء لبدء التنسيق المشترك بين البلدين، وفقا لـ»الألمانية» أمس.

وأكد الوزيران أن البلدين سيعملان على الاستفادة القصوى من الطاقة النووية، لضمان استقرار إمدادات الطاقة، وتحقيق الحياد الكربوني، كما وقعا بيانا مشتركا بشأن خطة عمل، كإطار جديد للتعاون في مجموعة واسعة من الأنشطة. وجاء في البيان الذي تم توقيعه، أن الدولتين ستعززان التعاون بينهما بشأن تحسين سلامة المفاعلات الحالية، ودعم تنمية الموارد البشرية، من أجل عمليات أكثر أمانا للمفاعلات القديمة.

كما دعا البيان إلى التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة، لوقف تشغيل محطة «فوكوشيما دايتشي» للطاقة النووية، المعطلة حاليا. وإضافة إلى ذلك، اتفق الجانبان على مواصلة التعاون في أعمال البحث والتطوير لوحدات الجيل التالي، التي تشمل المفاعلات المرنة الصغيرة، والمفاعلات السريعة المبردة بالصوديوم.

وقالت وزارة الاقتصاد الفرنسية في وقت سابق، في ظل خطط فرنسا للتوسع في مجال الطاقة النووية، ستحتاج البلاد إلى 100 ألف عامل ماهر في غضون الأعوام العشرة المقبلة، وذلك وفقا لحسابات أجرتها جمعية صناعة الطاقة النووية الفرنسية. وسيتعين استبدال بعض الخبراء الذين سيتقاعدون، في حين سيكون للبعض الآخر وظائف إضافية. وترغب فرنسا في البداية في بناء ست محطات جديدة للطاقة النووية وتدرس بناء ثمانية مفاعلات أخرى، إضافة إلى ذلك، سيتم تمديد عمر محطات الطاقة الحالية إلى أكثر من 40 عاما.

تحسن أسواق الغاز ليس ضامنا أمام التقلبات .. معروض شحيح في 2023

الاقتصادية

قالت وكالة الطاقة الدولية إن أسواق الغاز العالمية تستعيد التوازن تدريجيا، ومع ذلك فمن المتوقع أن يظل المعروض شحيحا في 2023 وسط انخفاض شحنات الغاز عبر خطوط الأنابيب الروسية إلى أوروبا.

وعانت أسواق الغاز الأوروبية والعالمية صدمة كبيرة تتعلق بالإمدادات في 2022 عندما خفضت روسيا شحناتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي 80 في المائة، ما أدى إلى أزمة عالمية في قطاع الطاقة.

وساعد الطقس المعتدل والزيادة في صادرات الغاز الطبيعي المسال والانخفاض القوي في الطلب على الغاز على تخفيف حدة الصدمة، ليبقى المخزون في أوروبا عند مستوى 60 في المائة، وفقا لـ»رويترز».

وقالت الوكالة في تقريرها ربع السنوي حول سوق الغاز أمس «تحسن التوقعات بشأن أسواق الغاز في 2023 ليس ضامنا أمام التقلبات المستقبلية .. إمدادات الغاز العالمية من المتوقع أن تظل شحيحة في 2023، كما أن التوازن في أسواق الغاز على مستوى العالم يواجه ضبابية واسعة النطاق بشكل غير معتاد».

ويمثل الغاز الطبيعي المسال الآن ثلثي واردات أوروبا من الغاز، ويلبي نحو ثلث الطلب على الغاز بها خلال موسم الحاجة للتدفئة 2022-2023. وارتفعت واردات الغاز الطبيعي المسال الأوروبية 25 في المائة أو 20 مليار متر مكعب خلال موسم التدفئة، وقدمت الولايات المتحدة أكثر من 45 في المائة من الإمدادات الإضافية.

لكن من المتوقع أن يزداد المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال 4 في المائة فقط (أو ما يزيد على 20 مليار متر مكعب) في 2023، وهو ما لن يكون كافيا لتعويض الانخفاض المتوقع في إمدادات الغاز عبر الأنابيب الروسية إلى أوروبا.

وأكدت الوكالة أن نمو الطلب على الغاز الطبيعي في آسيا والشرق الأوسط سيعوض أي تراجع في الطلب في أي مناطق أخرى خلال العام الحالي، ما يعني استمرار نقص المعروض في السوق.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن تقرير الوكالة الممثلة لمصالح الدول المستهلكة للنفط القول إنه من المتوقع ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في الصين بأكثر من 6 في المائة، وزيادة الاستهلاك في آسيا ككل 3 في المائة تقريبا، مقابل تراجع الطلب في أوروبا 5 في المائة بفضل التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء.

وعانت الأسواق نقصا شديدا في إمدادات الغاز الطبيعي خلال العام الماضي بعد أن قطعت روسيا أغلبية الإمدادات عن أوروبا بسبب الحرب على أوكرانيا.

لكن أوروبا نجحت في تجاوز الأزمة خلال فصل الشتاء، بفضل خفض الاستهلاك وزيادة الاعتماد على واردات الغاز المسال من مناطق أخرى مثل الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

ورغم ذلك ترى وكالة الطاقة الدولية أن المخاطر على تدفق الإمدادات إلى أوروبا ما زالت قائمة نتيجة المنافسة من جانب المستهلكين في آسيا، واحتمالات تراجع الإمدادات من روسيا، واحتمال التعرض لموجات حر شديد في الصيف أو برد شديد في الشتاء تؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة.

وقالت الوكالة في تقريرها إن إمدادات الغاز الطبيعي في السوق العالمية ستظل محدودة خلال العام الحالي، وهناك حالة غموض واسعة وغير معتادة تحيط بتوازن السوق، مضيفة أن الاستهلاك في آسيا سيكون عنصرا أساسيا في المعادلة، وبخاصة مع تعافي الاقتصاد الصيني مدعوما بتعافي قطاع الصناعة.

أرباح «شل» تفوق التوقعات عند 9.6 مليار دولار في 3 أشهر

الاقتصادية

أعلنت شركة شل للنفط تحقيق زيادة في الأرباح تقدر بنحو 1.7 مليار دولار، مقارنة بالتوقعات، وذلك خلال الربع الأول من العام.

وذكرت وكالة «بي إيه ميديا» البريطانية أن شركة شل قالت إن الأرباح ارتفعت 5.7 في المائة، مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي لتسجل 9.6 مليار دولار.

وأوضحت الشركة أنه مقارنة بالربع الرابع من 2022، فإنها واجهت إجراءات ضريبية سلبية، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط والغاز، وفقا لـ«الألمانية».

مع ذلك، أشارت إلى أنها تمكنت من مواجهة بعض الجوانب السلبية من خلال خفض التكاليف التشغيلية وتعزيز الأعمال المتعلقة بالكيماويات.

وتمضي شركة النفط البريطانية بي بي قدما نحو تعزيز حافظتها الاستثمارية العالمية في قطاع الغاز، في إطار خططها الرامية إلى زيادة إنتاج النفط والغاز.

وتعد الشركة من أوائل عمالقة النفط والغاز، التي سبق أن أعلنت أهداف الحياد الكربوني، قبل أن تعود في الأشهر الأخيرة وتخفض أهدافها بشأن مستويات الانبعاثات الكربونية بما يراوح بين 35 و40 في المائة بحلول نهاية العقد الجاري (2030)، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا السياق، وافقت شركة بي بي على شراء حصة منافستها «شل»، عملاقة النفط الأنجلو هولندية، البالغة نسبتها 27 في المائة في مشروع براوز المشترك، ما يعزز وجودها في أكبر مورد غير مستغل للغاز في أستراليا، في خطوة من الممكن أن تحسن آفاق تطوير المشروع المتعطل منذ مدة طويلة.

الأسمدة النظيفة .. طريق لتقليل انبعاثات الغازات

كلايف كوكسون من لندن

الاقتصادية

تعد الأسمدة المبنية على النيتروجين أساسية للحفاظ على الإنتاج الزراعي في المستوى المطلوب لإطعام سكان العالم المتزايد عددهم - لكنها إحدى أكثر ما يسهم في انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري. وجد تحليل شامل نشر في شباط (فبراير) أجراه يونهو جاو وأندريه كابريرا سيرينهو، باحثان من جامعة كامبردج، أن الأسمدة الصناعية والأسمدة المشتقة من فضلات الحيوانات تطلق ما يعادل 2.6 مليار طن تقريبا من ثاني أكسيد الكربون سنويا. يشكل ذلك 5 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم - أكثر من الطيران العالمي والسفن مجتمعين. يقول سيرينهو إن المجموع العالي بشكل مثير للدهشة ينتج عما يحدث للأسمدة بعد وضعها في التربة. يطلق النشاط الميكروبي والتفاعلات الكيميائية في التربة الغازات - أهمها أكسيد النيتروس، الذي لديه تأثير قوي جدا في رفع درجة الحرارة. إن كل جزيء من جزيئات أكسيد النيتروس أقوى 265 مرة من ثاني أكسيد الكربون كغاز دفيء، كما أنه يبقى في الغلاف الجوي لمدة متوسطها 120 عاما. «ينطلق ثلثا الانبعاثات من المحاصيل والحقول بعد وضع الأسمدة وثلث واحد فقط أثناء عمليات الإنتاج»، كما يضيف سيرينهو. «نعلم كيف ننتج أسمدة ذات حد أدنى من الانبعاثات وعلينا بالتأكيد فعل ذلك بأسرع ما يمكن، لكن علينا أن نعي أن خفض الثلثين المتبقيين يتعلق بتغيير أساليب الزراعة غالبا».

على جانب الإنتاج، تقول يارا إنترناشونال، الشركة الزراعية النرويجية العملاقة، إنها خفضت الانبعاثات من عملياتها 50 في المائة منذ 2005. تريد الشركة الآن تحقيق تقليل كبير آخر في البصمة الكربونية للأسمدة لديها عن طريق إنتاج الأمونيا - مكون أساس - بالطاقة النظيفة.

يتضمن تبني الطاقة النظيفة هذا إنتاج الهيدروجين بفصل جزيئات الماء باستخدام الكهرباء من مصادر متجددة، عوضا عن استخراجه من الوقود التقليدي، مثل الغاز الطبيعي. تقول بيرجيت هولتر، رئيسة الأسمدة النظيفة في «يارا»، إن التصنيع التجاري للمنتجات منخفضة الكربون سيبدأ في وقت لاحق من هذا العام في مصنع الشركة في بورشجرون، النرويج.

عدلت يارا بشكل أساس التكنولوجيا التقليدية لصنع سماد نظيف مشابه للغاية للمنتجات الموجودة المصنوعة من البيتروكيميائيات، لكن تقول إن بصمته الكربونية أقل بـ80 إلى 90 في المائة. تشرح هولتر، «يكمن الجمال في أن هذه الأسمدة النظيفة لديها الخصائص الفيزيائية والكيميائية نفسها التي لدى تلك المصنوعة من البيتروكيميائيات لكي يستطيع المزارعون استخدامها بالطريقة نفسها».

يقدم البعض ابتكارات أوسع. أحدها شركة سي سي إم تكنولوجيز البريطانية الناشئة التي تقع خارج سويندون. تستخدم عمليتها الحاصلة على براءة اختراع ثاني أكسيد الكربون المأخوذ من النشاطات الصناعية، مثل إنتاج الغاز الحيوي، الذي سيتسرب إلى الغلاف الجوي لولا ذلك. يتفاعل هذا مع المواد العضوية، مثل الوحل من محطات معالجة مياه الصرف الصحي أو المخلفات من مصانع الأغذية، لإنتاج حبيبات سماد غنية بالمواد الليفية إضافة إلى النترات ومغذيات المحاصيل الأخرى. كما تخفض العملية الانبعاثات 90 في المائة مقارنة بأساليب الإنتاج لأسمدة المعادن التقليدية.

يقول باول كيسيليوسكي، الرئيس التنفيذي لسي سي إم، إن الشركة تعمل مع مصانع الغذاء مثل بيبسيكو، التي يطلق مصنعها لرقائق والكرز في ليستر كميات كبيرة من مخلفات البطاطس ما يشكل مدخلا مثاليا لإنتاج السماد.

لكن من المحتمل أن تكون معالجة مياه الصرف الصحي مصدرا أكبر على المدى الطويل. واحدة من أكبر منشآت سي سي إم، حتى الآن، موجودة في مصنع سيفيرن ترينت واترز مينوورث بالقرب من برمنجهام. يمكن أن تنتج تيارات المخلفات من مرافق المياه في المملكة المتحدة ما يصل إلى 500 ألف طن من الأسمدة في العام، ما يعادل ثلث الأسمدة الكيميائية المستخدمة في المملكة المتحدة، حسب تقديرات الشركة. تبدأ سي سي إم في بيع منتجها سي سي إم جروث في سوق المملكة المتحدة، مع احتمال توفر ثلاثة آلاف طن في 2023. يقول كيسيليوسكي، «لقد نفدت الكميات المنتجة هذا العام بالفعل. تسعى شركات الأغذية إلى شراء عشرات الآلاف من الأطنان للمساعدة على تقليل انبعاثات الكربون لديها». كما تزعم الشركة بأن سمادها النظيف يعالج أيضا مشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة بعد استخدامه، بينما يحسن جودة التربة ويوفر المغذيات الأساسية للمحاصيل. يعود سبب هذا، كما تقول، إلى أن حبيباتها تحتوي على تكوين ليفي أكثر من الأسمدة الاصطناعية التقليدية، التي تغير طريقة تفككها في التربة.

تعمل يارا أيضا مع المزارعين لتقليل الانبعاثات ما بعد الاستخدام من أسمدتها بتقليل كمية السماد التي لا تمتصها النباتات.

«علينا المساهمة بكل الطرق التي باستطاعتنا لنبني مستقبلا طبيعيا للغذاء، وهنا نزيد من «كفاءة استخدام النيتروجين» بمطابقة إمدادات المغذيات بمتطلبات المحاصيل»، كما تقول أنكي كواست التي تقود حملة يارا لتصبح محايدة للكربون. «نحن نطور أدوات لمساعدة المزارعين على تحقيق إدارة المغذيات في الوقت المناسب».

كما تضيف أنه من خلال تطبيق كفاءة استخدام النيتروجين بشكل صحيح، يمكن للمزارعين تقليل البصمة الكربونية للمحاصيل بشكل كبير. توفر «يارا» تطبيقا يراقب نمو المحاصيل ويقيس متطلبات النيتروجين للنباتات أثناء تحرك آلة رش الأسمدة عبر الحقل، ويعدل معدل الاستخدام وفقا لذلك.

في كامبردج، يقول سيرينهو إن إحدى الوسائل الكيميائية لتقليل انبعاثات ما بعد الاستخدام ستكون عبر إضافة مركبات تدعى مثبطات النترجة - التي تمنع بكتيريا التربة من تحويل النيتروجين في السماد إلى أكسيد النيتروس. لكنه يشير إلى أنه ليست لدينا معلومات كافية عن أثرها البيئي لنثق بأنها آمنة - كما أنها ستجعل الأسمدة أعلى ثمنا.

بدلا من ذلك، قد تكون الطريقة الفاعلة الوحيدة لتقليل انبعاثات الأسمدة هي خفض الكميات المستخدمة بشكل كبير. «إننا نستخدم كميات أكبر بكثير مما نحتاج»، حسبما يقول سيرينهو. «لابد أن نجد المزيج المناسب من الحلول المالية والتنقية والسياسية لتقليل الانبعاثات والحفاظ على تغذية العالم في الوقت نفسه».

تشير دراسة كامبردج إلى أن الانبعاثات، باستخدام جميع تدابير التخفيف المتاحة لتصنيع الأسمدة واستخدامها، قد تنخفض 80 في المائة من مستويات اليوم.

النفط يوقف النزف بعد «كبوة الـ9 ٪»

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط يوم الخميس، لكنها لم تستطع تعويض انخفاضها بأكثر من تسعة في المائة في الأيام الثلاثة السابقة مع تغلب المخاوف حيال الطلب لدى كبار المستهلكين على الدلائل التي تشير إلى أن الولايات المتحدة قد توقف رفع أسعار الفائدة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 35 سنتا، أو 0.48 في المائة، إلى 72.68 دولار للبرميل بحلول الساعة 1209 بتوقيت غرينتش بعد انخفاضها بأكثر من تسعة في المائة وهبوطها في وقت سابق يوم الخميس إلى 71.28 دولار.

كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 12 سنتا، أو 0.17 في المائة، إلى 68.72 دولار. وانخفض هذا الخام 11 في المائة تقريبا من يوم الجمعة وحتى الإغلاق مساء الأربعاء. وهبط في وقت سابق يوم الخميس إلى 63.64 دولار ليصل لأدنى مستوى منذ الثاني من ديسمبر (كانون الأول) 2021.

وانخفضت الأسعار هذا الأسبوع في ظل مخاوف بشأن الاقتصاد الأميركي ودلائل على ضعف نمو الصناعات التحويلية في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، وبعد أن رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) مساء الأربعاء أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2007، ما قد يحد من النمو الاقتصادي على المدى القصير.

ورغم أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية كما كان متوقعا، فإنه أشار إلى احتمال أن يوقف زيادات أخرى لمنح المسؤولين الوقت لتقييم تداعيات الانهيارات الأخيرة للبنوك وانتظار توضيح بشأن الخلاف على رفع سقف الديون الأميركي.

وأثر انهيار ثالث بنك أميركي منذ مارس (آذار)، بسبب عدم قدرة تلك البنوك على إدارة أسعار الفائدة المرتفعة، على الأسواق المالية بشكل عام. وبدأت مجموعة أوبك بلس، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، تخفيضات طوعية للإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يوميا منذ بداية هذا الشهر. ومن المتوقع أن تدعم هذه التخفيضات السوق، وهي تمضي قدما خلال فترة الذروة على الطلب في الصيف. ولا تزال مخاوف الطلب الصيني تلقي بظلالها على السوق خاصة بعد أن أظهر مسح للقطاع الخاص يوم الخميس أن نشاط المصانع انخفض بشكل غير متوقع في أبريل (نيسان) الماضي، بسبب ضعف الطلب المحلي.

وفي شأن منفصل، قالت مؤسسة البترول التركية إنها اكتشفت حقلا نفطيا بإقليم شرناق في جنوب شرقي البلاد يحتوي على مليار برميل، في أكبر اكتشاف نفطي بري بالبلاد. وذكرت المؤسسة في وقت متأخر مساء الأربعاء أنها حفرت على عمق 2771 مترا حتى الآن وعثرت على مخزون من النفط الخفيف مع وجود آفاق استكشافية أخرى في المنطقة.

وأضافت أن البئر، التي تسمى آيبوكه يالجين – 1، تقع على بعد 20 كيلومترا إلى الشمال الغربي من قضاء جزرا بالإقليم وتنتج حاليا نحو عشرة آلاف برميل من النفط يوميا.

وقالت شركة النفط الحكومية إنها ستحفر آبارا تقييمية متتالية في المنطقة وستضع خطة لتطوير الحقل بالكامل بحلول نهاية العام، وإنها حددت مستهدف الإنتاج عند مائة برميل يوميا، أي أكثر من ضعف إنتاج تركيا من النفط.

وتستورد تركيا، التي تنتج القليل من النفط والغاز، جميع احتياجاتها من الطاقة تقريبا. وبحسب بيانات رسمية، فقد استهلكت 246 مليون برميل من النفط الخام المستورد عام 2022، إضافة إلى 29 مليون برميل من النفط الخام المنتج محليا.

وتعتمد تركيا على الواردات من روسيا وأذربيجان وإيران بالإضافة إلى واردات الغاز الطبيعي المسال. وتطور أنقرة أيضا حقل غاز طبيعي في البحر الأسود يحتوي على 710 مليارات متر مكعب.

أزمة كردستان وتركيا تعطل زيادة الإنتاج النفطي العراقي

أحمد مصطفى

اندبندنت

خلال اجتماع له مع شركات الطاقة الأجنبية العاملة في العراق حث رئيس الوزراء محمد شياع السوداني تلك الشركات على تنفيذ التعاقدات التي تضمنتها جولة التراخيص الخامسة، والإسراع في تنفيذ العقود الخاصة بها.

جاء اجتماع السوداني مع الشركات النفطية العالمية بعد تقرير لوكالة «رويترز» أظهر أن إنتاج نفط «أوبك» انخفض في أبريل (نيسان) الماضي بسبب توقف بعض صادرات العراق، خصوصاً بعدما تعطلت صادرات النفط العراقية عبر إقليم كردستان العراق إلى تركيا قبل أكثر من شهر ما أدى إلى خفض الصادرات بمقدار ما يقارب نصف مليون برميل يومياً.

ضم اجتماع رئيس الوزراء العراقي مع شركات الطاقة المديرين التنفيذيين لكبرى الشركات العالمية مثل «بي بي» البريطانية و«شل» و«إكسون موبيل» و«غازبروم» و«كويت إنيرجي» و«بترو تشاينا» الصينية و«إيني» الإيطالية وشركة «الهلال». وخلال الاجتماع، كرر السوداني تأكيد عزمه إيجاد حلول سريعة لمشاكل حرق الغاز، حيث يعتبر العراق الثاني عالمياً في هذا الصدد، الذي يكبد العراق نحو 12 مليار دولار سنوياً.

يسعى العراق منذ سنوات إلى زيادة إنتاجه النفطي لتحسين الدخل القومي من الصادرات، لكن غالباً ما تواجه جهوده تلك عراقيل تعطل الوصول إلى الزيادة المستهدفة. وفي أحدث تلك المشاكل وقف تركيا تصدير النفط العراقي من ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط الذي يعد المنفذ الرئيس للصادرات العراقية من شمال البلاد.

وأغلب النفط الذي يتم تصديره من الميناء التركي هو من إنتاج إقليم كردستان العراق عبر خط الأنابيب الذي يمتد من كركوك في شمال العراق إلى جيهان في تركيا.

وقف تركيا تصدير نفط العراق

ويعتزم وفد مشترك من وزارة النفط العراقية ووزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان زيارة العاصمة التركية أنقرة خلال أيام لبحث استئناف صادرات النفط العراقي من ميناء جيهان التركي. كانت تركيا أوقفت تلك الصادرات منذ نحو 40 يوماً بعد قرار تحكيم دولي ألزم أنقرة بدفع تعويضات لبغداد نتيجة ثبوت انتهاك تركيا لاتفاقية خط الأنابيب من كردستان إلى جيهان لعام 1973.

ويعود التحكيم في غرفة التجارة الدولية في باريس إلى استمرار تركيا لسنوات في تصدير نفط كردستان العراق من دون أي موافقة من الحكومة العراقية في بغداد. وقضى قرار التحكيم الدولي بأن تدفع تركيا تعويضاً بنحو مليار ونصف المليار دولار (1.47 مليار دولار) للعراق.

وطلبت تركيا من العراق التنازل عن التعويض لكن العراق رفض، فأوقفت تركيا صادرات النفط من مينائها القادم عبر خط أنابيب كركوك نهاية مارس (آذار) الماضي. ونتيجة لذلك، انخفضت الصادرات العراقية بنحو نصف مليون برميل يومياً (أكثر من 470 ألف برميل يومياً). وأغلب النفط الذي توقف تصديره عبر ميناء جيهان التركي من إنتاج إقليم كردستان (ما بين 300 و400 ألف برميل يومياً) والبقية من إنتاج حقول الشمال العراقية.

وفي الرابع من أبريل (نيسان) الماضي توصلت الحكومة المركزية في العراق إلى اتفاق مع إقليم كردستان في شأن صادرات النفط من الشمال بهدف تسهيل عودة الصادرات من المنفذ الوحيد لنفط شمال العراق وهو خط أنابيب كركوك – جيهان. لكن الاتفاق لم ينفذ مع رفض تركيا إعادة التصدير حيث تشترط تنازل العراق عن التعويض الذي قضت به سلطات التحكيم الدولي في باريس وأيضاً القبول بتسعير تركيا للنفط العراقي.

خسائر وغرامات

يذكر أن أنقرة تشتري أيضاً جزءاً من النفط الذي يصدره إقليم كردستان بأسعار تفضيلية منخفضة جداً، كما أنها تبيع الصادرات العراقية من ميناء جيهان بسعر 19 دولاراً للبرميل. وذلك أقل كثيراً من تسعير مؤسسة تسويق النفط العراقية (سومو) في بغداد. وتصر أنقرة على قبول العراق شروط التنازل عن التعويض والتسعير التركي للنفط قبل إعادة التصدير.

وبحساب السعر المنخفض الذي تبيع به تركيا النفط العراق يكون الأخير قد خسر في مدة أكثر من شهر ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار نتيجة توقف صادراته عبر ميناء جيهان. أما خسارة العراق من فارق السعر فلا تقل عن نصف مليار دولار شهرياً.

وكان العراق طالب في دعوى التحكيم بتعويضات تصل إلى 90 مليار دولار لخسائر تكبدتها بغداد منذ عام 2014 نتيجة الانتهاكات التركية. وكانت تركيا تخشى الحكم عليها بتعويض أكبر لا يقل عن 20 مليار دولار. لكن التعويض جاء في حدود ملياري دولار، تدفع تركيا للعراق منها 1.5 مليار إذ قضى التحكيم أيضاً بأحقية تركيا في تعويض بقيمة 600 مليون دولار عن تكاليف نقل لم تدفعها بغداد.

كان رئيس الوزراء العراقي زار أنقرة قبل أيام قليلة من صدور قرار التحكيم، وتعهدت تركيا خلال الزيارة بزيادة كمية المياه المنسابة من السدود التركية على نهر دجلة لمدة شهر على الأقل لتخفيف حدة نقص المياه في العراق. لكن صدور قرار التحكيم عطل ذلك الاتفاق أيضاً. ومن شأن هذا الخلاف بشأن صادرات النفط أن يضر أيضاً بفرص تطوير العلاقات بين بغداد وأنقرة، حيث يسعى الطرفان إلى زيادة حجم التجارة بينهما. وكانت التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل إلى 24 مليار دولار العام الماضي 2022.

«أرامكو» السعودية تخفّض سعر بيع النفط لآسيا بعد هبوط العقود الآجلة

اقتصاد الشرق

خفضت المملكة العربية السعودية أسعار بيع النفط الخام للعملاء في سوقها الرئيسية في آسيا، بعد تراجع العقود الآجلة متأثرة بالمخاوف بشأن الوضع الاقتصادي العالمي.

الأداء الضعيف للاقتصاد الأميركي، واستمرار الوضع الهش للقطاع المصرفي في الولايات المتحدة، فضلاً عن بيانات التصنيع الضعيفة في الصين، كلها عوامل زادت الضغوط على أسعار العقود الآجلة لخام برنت وغرب تكساس الوسيط، في وقت انخفضت فيه أيضاً هوامش التكرير.

خفضت شركة «أرامكو السعودية» التي تسيطر عليها الدولة، أسعار البيع الرسمية لشحناتها من النفط الخام إلى آسيا في يونيو، إذ خفضت سعر بيع الخام العربي الخفيف الرائد إلى 2.55 دولار للبرميل فوق سعر خام المنطقة القياسي، أي أقلّ بمقدار 25 سنتاً من السعر المعتمد لشهر مايو الجاري.

كان استطلاع أجرته بلومبرغ لشركات التكرير والتجار الأسبوع الماضي تَوقَّع انخفاضاً أكبر بقليل، قدره 45 سنتاً. تبيع «أرامكو» نحو 60٪ من شحناتها من الخام لآسيا، معظمها بموجب عقود طويلة الأجل، فيما تُجرِي مراجعة لأسعارها كل شهر. وتضمّ قائمة أكبر المشترين الآسيويين الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند. في مقابل هذ التخفيض رفعت «أرامكو» أسعار بيع شحناتها من النفط الخام للعملاء الأوروبيين، فيما أبقت أسعار بيع الخام من مختلف الدرجات للسوق الأميركية بلا تغيير.

العمل على استقرار السوق

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، وهي تقود إلى جانب روسيا المنتجين في تحالف «أوبك+». وكان عديد من أعضاء التحالف الذي يضمّ 23 دولة، بما في ذلك الرياض، أقرُّوا في أوائل الشهر الماضي خفض الإنتاج بأكثر من مليون برميل يومياً، مشيرين إلى أن هذه الخطوة بمثابة «إجراء احترازي» لتحقيق الاستقرار في السوق.

قفزت العقود الآجلة لخام برنت فوق 87 دولاراً للبرميل بعد الإعلان عن خفض الإنتاج، لكنها عادت وتراجعت لتبلغ اليوم نحو 72 دولاراً، بما يشير إلى مدى مراهنة المستثمرين على انخفاض الأسعار.

ومن المنتظَر أن يعقد تحالف «أوبك+» اجتماعه المقبل يومَي 3 و4 يونيو. وقرّر التحالف أن يكون الاجتماع بالحضور الشخصي لا افتراضياً. يشير ذلك إلى عزم تكتُّل المنتجين على تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وقد يقرّرون خفضاً آخر للعروض، وفقاً لما ذكرته هيليما كروفت رئيسة استراتيجية السلع في «آر بي سي كابيتال ماركتس» (RBC Capital Markets LLC).

يُذكَر أنه غالباً ما يتبع المنتجون الخليجيون الآخرون مثل العراق والكويت، قرارات تسعير «أرامكو».

الإمارات تخفّض شحنات النفط ٪5 تماشياً مع قرار «أوبك+»

اقتصاد الشرق

أبلغت شركة النفط الحكومية في أبوظبي العملاء، بأنها تعتزم خفض شحنات النفط الخام اعتباراً من الشهر الجاري، تماشياً مع قرار تحالف «أوبك+» المفاجئ تقليص الإمدادات.

تنوي شركة «بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك)، خفض الكميات في كل شحناتها بنسبة ٪5 اعتباراً من مايو، وفقاً لأشخاص تواصلت معهم الشركة في هذا الشأن. وتأتي الخطوة ضمن النطاق الأدنى لقاعدة التسامح التشغيلي في العقود طويلة الأجل، والتي بموجبها تتمتع الشركة بالقدرة على توفير ما يزيد أو ينقص بواقع ٪5 من الكميات الشهرية.

لم تعلق «أدنوك» على فوراً على هذا الأمر.

هذه أول علامة من عضو في «أوبك+» حتى الآن، على التحرك نحو تطبيق تخفيضات الإنتاج التي أقرها التحالف، والبالغة حوالي 1.6 مليون برميل يومياً بحلول يوليو.

قادت المملكة العربية السعودية في أبريل الخطوة التي اتخذها التحالف، عبر تعهدها بتخفيض إمداداتها بمقدار 500 ألف برميل يومياً، ليحذو حذوها أعضاء من بينهم الكويت والإمارات والجزائر.

استعدادت لاجتماع «أوبك»

تمضي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها حالياً قُدماً في الاستعدادات لعقد اجتماع بحضور المندوبين في مقرها بفيينا الشهر المقبل. والإمارات، هي ثالث أكبر دولة منتجة داخل «أوبك».تتمتع الشركات المنتجة في الشرق الأوسط، بما في ذلك «أدنوك»، بقواعد التسامح التشغيلي في إطار الوفاء بعقودها طويلة الأجل مع العملاء، والتي تمكنها من ضبط الإمدادات حسب السعة الدقيقة لناقلات النفط المختلفة. ولكن يمكن أيضاً استخدام تلك القواعد لتقليل الإمدادات من جانب واحد.

أمين عام أوابك: 6 دول عربية لديها مصافي نفط تنتج مشتقات عالية الجودة

ياسر نصر

الطاقة

كشف أمين عام أوابك جمال اللوغاني عددًا من التحديات التي تواجه صناعة تكرير النفط، في ظل المساعي الدولية لخفض الانبعاثات من أجل تحقيق الحياد الكربوني.

وشدد اللوغاتي في مقال له بعنوان «صناعة تكرير النفط ومبادرات تحول الطاقة» على أن تراجع الاستثمارات في مشروعات الهيدروكربونات سيكون له تأثير خطير في أمن الطاقة مستقبلًا، طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار أمين عام أوابك إلى بدء العديد من الدول العربية عمليات تطوير لصناعتها النفطية بما يتماشى مع التوجهات العالمية لخفض الانبعاثات، وتمتلك عدد منها حاليًا مصافيَ تنتج مشتقات نفطية عالية الجودة.

وأكد أن صناعة تكرير النفط، كغيرها من الصناعات النفطية والغازية، يمكن أن تكون عاملًا رئيسًا في مشروع التحول إلى الطاقة النظيفة.

تحديات صناعة النفط

قال أمين عام أوابك جمال اللوغاني، إن صناعة النفط والغاز في العالم تواجه تحديات متنامية، بدأت مع مطلع القرن الـ21، وازدادت حدّتها بعد توقيع اتفاق باريس للمناخ الذي يطالب بالتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة الخالية من الكربون بحلول عام 2050.

وأوضح أن هذه التحديات أدت إلى تراجع العديد من المستثمرين عن المضي قدمًا في مشروعات تطوير صناعة النفط والغاز، ما سيكون له انعكاسات خطيرة على أمن الطاقة في المستقبل.

وأكد جمال اللوغاني أن النفط والغاز سيبقيان الملاذ الآمن الأكثر استعمالًا بين كل أنواع الطاقة الأخرى لعقود عديدة مقبلة، وأن التحول يجب أن يكون عادلًا وسلسًا وتدريجيًا.

مصافي النفط

قال أمين عام أوبك، إن صناعة تكرير النفط في الدول الأعضاء بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول خلال العقد الماضي شهدت تنفيذ مشروعات رائدة تهدف إلى إنتاج مشتقات عالية الجودة بمواصفات متوافقة مع أحدث المعايير الدولية.

تأتي التحركات العربية في أعقاب إعلان العديد من دول العالم برامج تحويل مصافي تكرير النفط إلى تكرير مواد خام متجددة، وإنتاج مشتقات منخفضة الكربون، وتطبيق تقنيات احتجاز وتخزين واستعمال غاز ثاني أوكسيد الكربون، وهي البرامج التي تركزت في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

وأضاف اللوغاني أنه جرى إنشاء مصافٍ متطورة مثل مصفاة جازان في السعودية طاقتها التكريرية 400 ألف برميل يوميًا، ومصفاة كربلاء في العراق طاقتها 140 ألف برميل يوميًا، ومشروع الوقود النظيف في الكويت الذي يتكون من تطوير مصفاتي «ميناء الأحمدي» و«ميناء عبدالله» القائمتين، وإنشاء مصفاة الزور الجديدة طاقتها التكريرية 615 ألف برميل يوميًا، بدلًا من مصفاة «ميناء الشعيبة» التي توقّفت نظرًا لقدمها.

وأوضح أن ذلك يأتي بالتزامن مع مشروعات تطوير وتوسيع المصافي القائمة في العديد من الدول الأعضاء، بهدف تحسين مرونتها لتكرير أنواع ثقيلة ومتنوعة من النفط الخام، وتعديل هيكل منتجاتها بما يتوافق مع التوقعات المستقبلية لتغير الطلب على أنواع الوقود في الأسواق العالمية.

وضرب أمين عام أوابك مثالًا بعدد من المصافي التي تشهد عمليات تطوير، كمشروع تطوير مصفاة الرويس في الإمارات، ومصفاة «سترة» في البحرين، ومصفاة الشرق الأوسط «ميدور» في مصر.

خفض الانبعاثات

شدد أمين عام أوابك جمال اللوغاني على أن تطورات صناعة تكرير النفط جاءت جنبًا إلى جنب مع إعلان الخطط الإستراتيجية الوطنية لخفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بما يتوافق مع التوجه العالمي نحو نزع الكربون والتحول إلى استعمال الطاقة النظيفة.

وقال: «تأتي في مقدمة المبادرات المبادرتان اللتان أطلقتهما السعودية في أكتوبر/تشرين الأول 2021، وهما «مبادرة السعودية الخضراء»، و«مبادرة الشرق الأوسط الأخضر»، لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، باستثمارات تبلغ 187 مليار دولار».

وتهدف السعودية إلى رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء الوطني إلى 50٪ بحلول 2030، والتوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق والأمونيا الزرقاء، وإنشاء وحدات احتجاز غاز ثاني أوكسيد الكربون وتخزينه.

وأشار أمين عام أوابك إلى إعلان الإمارات استثمار مليارات الدولارات لمشروعات زيادة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، وتعزيز إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استعمالها في كل القطاعات المستهلكة للطاقة، ومنها مصافي تكرير النفط، إضافة إلى التوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر الذي يعدّ مصدرًا للطاقة المنخفضة الكربون، وتطبيق تقنية اصطياد وتخزين ثاني أوكسيد الكربون.

شكراً